تعليم العربية والأمازيغية لأبناء الجالية المغربية في الخارج - فرنسا نموذجا -

باريس - عبد الحكيم محي الدين

سبق للوزارة المكلفة بشؤون الجالية المغربية بالخارج والمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية أن أطلقا معا منذ ما يقرب من سنتين طلب عروض خاص بجمعيات المغاربة بالخارج العاملة في الحقل التربوي لحثها على المشاركة في إعداد برامج ومقررات دراسية وتعليمية للغة الأمازيغية من أجل إقرارها ابتداء من السنة الدراسية 2011 - 2012 لفائدة أبناء المغاربة في شتى أنحاء العالم. وقد جاءت تلك العملية لتندرج في إطار الحلول الممكنة للإشكاليات التي توجد في صلب انشغالات المهاجرين المغاربة، والتي من ضمنها مسألة تلقين اللغات الأصلية للأجيال الجديدة المزدادة في أرض الهجرة، والعلاقات المعقدة بين اللغات والهوية، والروابط بين تعلم اللغات الأصلية والمبادئ الدينية، إضافة إلى مسألة تنويع العرض في هذا المجال، خاصة مع بروز عدة فاعلين خواص جدد، مما يدعو إلى تقييم وسائل وطرق تدريس اللغة العربية واستشراف سبل تعزيز هذا العرض بنظير له متعلق باللغة الأمازيغية.

خاصة وأن المهاجرين المغاربة الذين انخرطوا في مسلسل مهم للنمو الديمغرافي أصبحوا يواجهون تحولات عميقة، في مقدمتها بروز أجيال جديدة ولدت في بلدان الإقامة، وهم يوجدون اليوم في أمس الحاجة إلى تعليم الأجيال الصاعدة لغاتهم الأصلية، الأمازيغية والعربية، باعتبارها صلة الوصل الأساسية بالوطن الأم وبموروثه الثقافي والديني. وأمام هذا المطلب المشروع، سعى المغرب بخصوص تعليم اللغة العربية إلى تقديم العرض المطلوب من خلال توقيع اتفاقيات ثنائية مع عدد من بلدان الإقامة وعمل على إرسال العديد من المدرسين إليها عن طريق وزارة التربية الوطنية ومؤسسة الحسن الثاني للمغاربة القاطنين بالخارج. وإضافة إلى العرض العمومي المغربي والفرص التي توفرها الحكومات الأوروبية، فإن الدروس العربية متاحة أيضا في بعض أماكن العبادة في أوربا بشكل متزايد من طرف جمعيات ومؤسسات خاصة. وسوف نتطرق في خضم هذا المقال إلى الحديث عن تعليم الأمازيغية لأبناء الجالية بالخارج والذي لايزال في طور إرهاصاته الأولى بحيث يتم الإعداد له حاليا من طرف الجهات المهتمة بالشأن الأمازيغي وعلى رأسها المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية بشراكة مع القطاعات الحكومية المعنية.

يجدر التذكير هنا بأن تعليم اللغة العربية يعتبر قديم العهد في أوربا حيث إنه حل بها عندما شرعت الكنيسة الرومانية بإيطاليا في تكوين القساوسة المارونيين المنحدرين من لبنان. وفي فرنسا يرجع تاريخ تعليم العربية إلى عهد الملك فرانسوا الأول على إثر عقده لعلاقات دبلوماسية مع الإمبراطورية العثمانية. لكن هذا التعليم عرف انطلاقته بشكل رسمي في القرن السابع عشر إبان عهد الملك لويس الرابع عشر، حيث قرر وزيره كولبير فتح مدرسة لتكوين التراجمة ليكونوا وسطاء محليين، فنشأت على إثر قراره "مدرسة الشبيبة للغات" في سنة 1669. وبحلول عهد الجمهورية بفرنسا أنشئت في سنة 1795 مدرسة ثانية تحت اسم "المدرسة الخاصة للغات الشرقية" تحددت مهمتها في تعليم اللغات الشرقية التي كانت تعتبر آنذاك كلغات حية وعلى الخصوص منها التركية والعربية والفارسية. ولاتزال هذه المدرسة موجودة لحد الآن بباريس تحت اسم "المعهد الوطني للغات والحضارات الشرقية".

ويتضح مما ذكر أن الجمهورية الفرنسية سعت منذ عهد قديم إلى تكوين مواطنين معربين لأجل ضمان ولو حد أدنى من التعامل مع اللغة العربية ومع المتكلمين بها عبر العالم. فبعدما كان تعليم اللغة العربية بفرنسا في أول الأمر مخصصا لتكوين الدبلوماسيين وبعض ضباط الجيش والمستشرقين

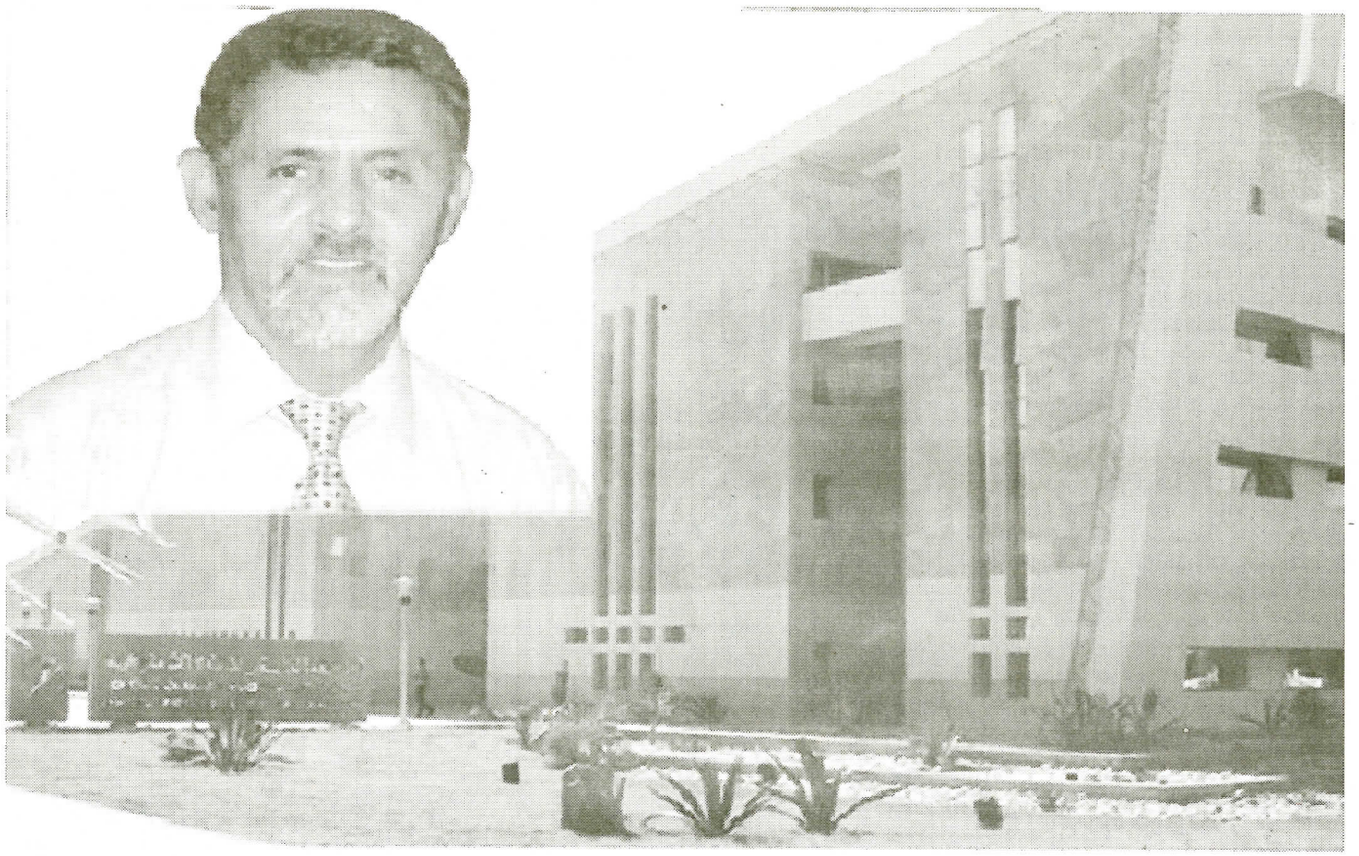

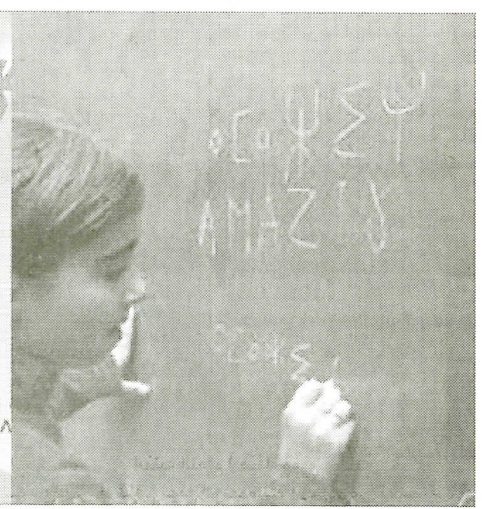

والثقافية يستجيب لرغبة الآباء والأمهات في تلقين أبنائهم لغتهم الأصلية ومبادئ الدين الإسلامي في إطار تعليمي واحد. ويرى الآباء والأمهات في هذا الصنف من التعليم نوعا من رد الاعتبار إلى لغتهم الأصلية ودينهم الإسلامي وإلى الثقافة العربية الإسلامية على العموم، ويطمحون من خلاله إلى ضمان استمرارية لهذا التوجه لدى أبنائهم في الحاضر والمستقبل. كما أن الأجيال المتقدمة للهجرة ترى في فقدان استمرارية تداول اللغة العربية بين الأجيال المنحدرة من الهجرة المغاربية والعربية نوعا من فقدانها لهويتها الأصلية. ويعتبر الآباء والأمهات تعلم اللغة العربية وتعلم مبادئ الدين الإسلامي معا كلا لا يتجزأ، متخذين من ذلك وسيلة ليفتحوا أمام أبنائهم أفقا للتعلق بهويتهم الأصلية عبر تعلمهم لغة الأصول ودين الآباء والأجداد. إلى جانب هذا يشكل تعليم اللغة العربية في المساجد والأقسام التابعة للجمعيات الدينية والثقافية بفرنسا وسيلة لتعلم الآيات والنصوص القرآنية والانفتاح على الثقافة الإسلامية. لكن، رغم الأهمية التي يوليها الآباء والأمهات إلى هذا الصنف من تعليم اللغة العربية ورغم الدينامية التي يتميز بها هذا التعليم على مستوى تلقينه لمبادئ اللغة والدين إلى الناشئة والأطفال صغار السن، فإنه يعاني من مشاكل مزمنة ويفرز اختلالات ذات تأثير سلبي على أبناء الجاليات المغاربية والعربية بفرنسا عموما نظرا لعدم كفاءة الأشخاص المؤطرين له وغياب المهنية التي من المفروض أن تميز المدرسين المكلفين بإسدائه، كما أن هذا الصنف من التعليم يرتبط في فرنسا من حيث مقرراته وبرامجه بما هو معمول به أساسا في البلد الأصلي لأبناء الجالية، دون مراعاة للمميزات الخاصة بالوسط الاجتماعي والثقافي الفرنسي الذي يعيش فيه الأطفال أبناء الجالية. وتجدر الإشارة إلى أن مجال تعليم اللغة العربية في المساجد وفي مقرات الجمعيات الدينية والثقافية بفرنسا يعاني من ضعف الإمكانيات المادية وانعدام الوسائل البيداغوجية وغياب الأطر المتخصصة، كما أنه أضحى منذ عدة سنوات محط انتقادات توجهها إليه بعض الأوساط السياسية والتعليمية المهنية التي تعيب عليه اهتمامه بتعليم اللغة ومبادئ الدين الإسلامي في آن واحد، معتبرة أن تعليم اللغة من المفروض أن يخضع إلى القواعد المعمول بها من طرف المؤسسات التعليمية المتخصصة، وأن تعليم المبادئ الدينية من المفروض أن تتحكم فيه الضوابط المعمول بها والمتعارف عليها من طرف الهيئات ذات الاختصاص والكفاءة حتى لا تتاح الفرص لكي يسود جانب التطرف الديني على جانب تلقين اللغات الأصلية وبالخصوص منها اللغة العربية.

ولقد صدرت عدة انتقادات في هذا الباب أوصت بضرورة الفصل بين الفضاءات المخصصة لتعليم اللغات الأصلية من جهة والمجالات المخصصة لتعليم المبادئ الدينية من جهة مقابلة، مقترحة إمكانية تعليم المبادئ الدينية في أماكن العبادة ومكانية تعليم اللغات الأصلية في المدارس والمراكز الثقافية تحت إشراف أهل الاختصاص الخاضعين لمراقبة الهيئات التعليمية الرسمية. قد تكون هذه الانتقادات والاقتراحات صائبة أو مخطئة في رأيها بحسب اختلاف وجهات النظر، لكن مضمونها من الواجب أن يؤخذ به لأنه يدفع إلى التفكير في هذه المسألة بجدية وإلى الإحاطة بعلامات الاستفهام التي قد تطرح أمام المؤسسات والجمعيات المعنية بتعليم اللغة العربية لأبناء الجالية المغربية بالخارج.

هذا فيما يهم تعليم اللغة العربية لأبناء الجالية المغربية، أما فيما يخص تعليم الأمازيغية للراغبين في تعلمها منهم، فإن التحضير له لايزال يشهد إرهاصاته الأولى إذ يتولى المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية بشراكة مع الوزارة المكلفة بشؤون

رسالة الأمة
العدد 9244
9
السبت - الأحد 25-
26 ذو الحجة 1433
الموافق 10 - 11
نونبر 2012

لقد عرف تعليم اللغات والثقافات الأصلية بفرنسا

العربية داخل البيت هو في اندثار متواصل حسب نتائج الدراسة التي سبق أن أنجزت بفرنسا في سنة 1994 من طرف المعهد الوطني للدراسات الديمغرافية (INED) باشتراك مع المعهد الوطني للإحصائيات والدراسات الاقتصادية (NSEE) والتي أفادت بأن استعمال اللغة الأصلية بفرنسا هو في تحول متواصل نحو اعتبارها كلغة أجنبية من طرف الأجيال الصاعدة المنحدرة من الهجرة، كما سجلت نتائج نفس الدراسة آنذاك أن «50 بالمائة من الآباء والأمهات الأجانب لا يتكلمون اللغة الأصلية (العربية) مع أبنائهم في البيوت وفي المحيط الأسري والاجتماعي وإنما يستعملون اللغة الفرنسية كلغة تواصل فيما بينهم».

ونظرا لهذا، ليس من المفيد أن يستمر مدرسو اللغة العربية بفرنسا في اعتبار أبناء الجالية فئة معربة أو ناطقة أصلا بالعربية، ولا أن يستمروا في استعمال طرق ومناهج بيداغوجية غير ملائمة للتحول الذي شهدته الوضعية الاجتماعية والثقافية للجالية المغربية من جراء تأثرها بالمجتمع الذي تعيش فيه. بل من المفروض اعتبار اللغة العربية لغة أجنبية في المجتمعات الأوربية واستعمال هذه الخاصية كمبدإ لتدريسها ولتهييء المقررات والبرامج والطرق البيداغوجية الواجب اتباعها من طرف مدرسي اللغة العربية بأوربا وبلدان الغرب على العموم، مع اعتبار تلاقح الثقافات مادة ضمن مضامين المقررات والبرامج الواجب استعمالها في مجال تدريس اللغة العربية لأبناء الجالية. هذا من شأنه أن يجعل من تعليم اللغة وسيلة من وسائل الإدماج في المجتمع. ومن الملاحظ أن اللغة العربية لا تحظى بالقيمة المطلوبة في إطار التعليم الابتدائي للغات والثقافات الأصلية بفرنسا ولا تتمتع بالاعتراف الكامل المستحق لها من طرف المؤسسة المدرسية وأن تدريسها لا يهم كل الأطفال الفرنسيين أو المنحدرين من مختلف الأصول الأجنبية بقدر ما يهم الأطفال المنحدرين من الهجرة المغاربية.

من ضمن الاقتراحات التي وردت بهدف إصلاح منظومة تعليم اللغات والثقافات الأصلية بفرنسا هناك الاقتراح الذي طرحه جاك بيرك في سنة 1985 ضمن التقرير الذي أعده بهذا الخصوص حيث اقترح أن يقدم إلى تلاميذ الأقسام الأولية تعليم تأهيلي مادته تخص تنوع الحضارات في العالم، معتبرا أن «الثقافة الفرنسية يمكن إغناؤها بما يجود به الرصيد المتميز بالتنوع والتعدد الذي تمتلكه الثقافة العربية الإسلامية، وأن الأطفال ذوي الأصول المغاربية من الممكن أن يكونوا في المستقبل فئة ناقلة لهذا التنوع والتعدد الثقافي والحضاري، وأن الثقافة الفرنسية لها رصيد إنساني يمكنها من الانفتاح على الثقافة العربية والإسلامية.» كما اعتبر جاك بيرك منظومة تعليم اللغات والثقافات الأصلية بفرنسا بمثابة « رأسمال لغوي وثقافي وجب استثماره والرفع من قيمته، ولا يجب التفريط فيه لكيلا يفتح المجال لتعليم عشوائي قد تتفنن الجمعيات في إسدائه إلى الأطفال بشكل يبعد كل البعد عما تتوخاه وزارة التربية الوطنية الفرنسية».

ومن جهته، قدم المجلس الأعلى للإدماج بفرنسا في سنة 1995 اقتراحات تهم مضمون التعليم المقدم في إطار منظومة تعليم اللغات والثقافات الأصلية حيث أكد أن "الأهمية التي يكتسيها تعليم العربية تتمثل في كونه يساعد على تنمية وتوطيد العلاقات بين فرنسا والدول المتوسطية عبر جالياتها الناطقة بالعربية" وأوصى المجلس بأن يكون «تعليم هذه اللغة وسيلة للتواصل مع الثقافات المغاربية والعربية التي تميز البلدان التي تعتبرها فرنسا بلدانا صديقة وشريكة».

إلى جانب الصنف الأول من تعليم اللغة العربية بفرنسا الذي تطرقنا اليه في الجزء الأول من هذا المقال، والذي ينظم في الإطار المدرسي ويعد جزءا من منظومة تعليم اللغات والثقافات الأصلية (Enseignement des Langues et Cultures d'Origine – ELCO)، هناك الصنف الثاني الذي يتعلق بالمنظومة الخاصة بالتعليم التأهيلي للغات الأجنبية (Enseignement d'initiation aux Langues Etrangères – EILE)، وهو يخص اختيار اللغة العربية ضمن اللغات الأجنبية الحية في السلكين الابتدائي والثانوي بالمؤسسات التعليمية الفرنسية.

لقد أعطيت الانطلاقة لتدريس اللغة العربية في السلك الابتدائي وفق هذه المنظومة في يونيو 1995 حيث شرع في تلقينها لتلامذة القسم الابتدائي الأول. أما على مستوى سلك التعليم الإعدادي والثانوي فإن العربية تدرس في إطار التعليم الخاص باللغات الحية المعروضة للاختيار ابتداء من القسم السادس (السنة الأولى من الإعدادي) بحيث يمكن لتلامذة الإعدادي والثانوي أن يختاروا تعلمها إما كلغة أجنبية حية أولى (LV1) أو كلغة حية ثانية (LV2) أو ثالثة (LV3) ويمكنهم اختيارها أيضا في امتحانات البكالوريا ضمن اللغات الحية الممتحنة. لكن المنظومة الخاصة بالتعليم التأهيلي للغات الأجنبية بفرنسا ما لبثت تفرز عدة إشكاليات لا تشجع التلاميذ على التوجه نحو تعلم اللغة العربية كلغة أجنبية حية. ومن ضمن هذه الإشكاليات الأساسية المطروحة :

عدم توفر مناصب وأقسام كافية لتدريس اللغة العربية في السلك الإعدادي والثانوي عبر عدد كبير من الجهات والأقاليم الفرنسية. ولهذا السبب يظل العرض ضئيلا جدا بالنسبة للطلب، مما يدفع التلاميذ قهرا إلى اختيار إحدى اللغات الأجنبية الأخرى المتوفرة أقسامها ومناصبها عوض اختيار اللغة العربية،

الطلبات المتعلقة بضرورة فتح أقسام لتعليم اللغة العربية بالمؤسسات الإعدادية والثانوية لا تلقى استجابة من طرف السلطات التعليمية والعمومية، وهذا راجع سببه إلى النظرة الدونية التي ينظر بها إلى اللغة العربية وإلى اعتبارها كلغة مهمشة على الصعيد المؤسسي مقارنة مع غيرها من اللغات وخاصة منها اللغات الأجنبية الحية،

عدم إيلاء اللغة العربية الاهتمام المستحق لها ضمن الفكرة تجنبا لاستقبال عدد كبير من التلاميذ المنحدرين من الهجرة المغاربية والعربية الذين يلجأون إلى اختيارها كلغة أجنبية حية،

أغلب مدرسي اللغة العربية يوجدون في وضعية تنقل مستمر بين عدد من المؤسسات التعليمية خلال مشوارهم التعليمي، مما لا يشجع على اختيار هذه المادة للتدريس من طرف الأساتذة المتدربين المتخرجين من معاهد تكوين الأساتذة، مع العلم بأن مدرسي اللغة العربية بفرنسا غالبا ما يتم توظيفهم عن طريق المباراة الخاصة بالمرشحين المتوفرين على شهادة نظام الإلحاق (l'agrégation) وعلى شهادة الكفاءة في التدريس بالسلك الثانوي (CAPES) الخاصتين بتعليم اللغة العربية، وأن عدد هؤلاء المرشحين يظل في تضاؤل مستمر منذ سنين عديدة.

عدم توفر ما يكفي من الوسائل البيداغوجية الملائمة لتعليم اللغة العربية كلغة أجنبية لغير الناطقين بها (الكراريس والكتب المدرسية، التجهيزات السمعية البصرية، البرامج المعلوماتية ...) كل هذا يحد من القيمة المستحقة لتعليم اللغة العربية... وهناك أيضا مشاكل أخرى تعترض تعليم اللغة العربية على الصعيد المؤسسي الرسمي بفرنسا ومن ضمنها مشكل الوضعية المهنية للمدرسين الذين لايرون مستقبلهم بعين التفاؤل خاصة لما يعلم كل منهم بأن اللغة العربية ليست لها نفس الأهمية التي يوليها المسؤولون وغالبية عموم المواطنين إلى بقية اللغات الأجنبية الملقنة بالسلك الإعدادي والثانوي.

بعدما تطرقنا إلى الصنف الثاني من أصناف تعليم اللغة العربية بفرنسا، نخصص الجزء المتبقي من هذا المقال للحديث عن الصنف الثالث منها وهو ينظم في إطار نشاط الجمعيات ذات الصبغة الدينية والثقافية التي غالبا ما تشرف على تسييرها فعاليات جمعوية تنتمي إلى الجاليات العربية والمغاربية على الخصوص. بخلاف ما يعرفه تدريس اللغة العربية في إطار النظام المدرسي الذي تشرف عليه وزارة التربية الوطنية بشكل مباشر، يشهد تدريسها من طرف الجمعيات والمعاهد الدينية بفرنسا إقبالا متزايدا خلال السنوات الأخيرة من قبل أبناء الجاليات المغاربية والعربية المتواجدة بفرنسا. هذا الصنف من تعليم العربية لأبناء الجالية من طرف الجمعيات الدينية

المطلوب من خلال الاتفاقيات الثنائية التي وقعها المغرب مع عدد من بلدان الإقامة وأن تعمل القطاعات الحكومية المعنية على إرسال مزيد من المدرسين إلى البلدان الأوربية التي تشهد بروز أجيال صاعدة من أبناء الجالية المغربية، هذا من شأنه أن يجعل ارتباط هذه الأجيال بوطنها الأم قائما على أواصر وجدانية متينة ومتوارثة على مر الأزمنة والعصور.

يحظى بالاعتراف الواسع وبالإقبال الكبير من طرف مختلف الفئات الاجتماعية. وهكذا أقرت الهيئات التعليمية الفرنسية في سنة 1905 نظام الإلحاق (l'agrégation) في تدريس اللغة العربية، وفي سنة 1975 شرعت في تسليم شهادة الكفاءة في التدريس بالسلك الثانوي (CAPES) الخاصة بتعليم اللغة العربية. بالرغم مما ذكر، يمكن القول بأن تعليم العربية بفرنسا يوجد اليوم في وضعية حرجة. فمنذ ما يفوق عشرين سنة والمسألة المتعلقة بمكانة اللغة العربية في النظام التعليمي الفرنسي مطروحة للنقاش دون أن تأتي الحلول اللائقة بها لا من طرف السلطات العمومية ولا من جانب الجمعيات ولا حتى من لدن آباء وأولياء التلاميذ. كما هو معلوم، يتم تدريس اللغة العربية في فرنسا وفق ثلاثة أصناف : هناك الصنف الأول الذي ينظم في المجال المدرسي ويعد جزءا من منظومة تعليم اللغات والثقافات الأصلية (Enseignement des Langues et Cultures d'Origine – ELCO)، وهو موجه بالخصوص إلى تلاميذ التعليم الابتدائي. وقد تم إحداثه استجابة لإرادة البلدان الأصلية التي رأت ضرورة في تعليم أبناء العمال المهاجرين لغة وثقافة بلدهم الأصلي. هذا النوع من التعليم أسست له اتفاقيات ثنائية أبرمتها فرنسا مع البلدان الأصلية للمهاجرين، كل بلد منها على حدة. وهناك مجموعة من المميزات التي يختص بها هذا النوع من التعليم بحيث إن تنظيمه وبرامجه وكراريسه المدرسية وتمويله كلها أمور موكولة إلى مسؤولية البلدان الأصلية، كما أن المدرسين الأجانب الذين يقومون به هم أيضا موكول أمر توظيفهم وأداء رواتبهم ومستحقاتهم الوظيفية إلى حكومات البلدان الأصلية. خصصت لهذا الصنف من التعليم حصص أسبوعية تتكون من ثلاث ساعات يتلقاها التلاميذ إما خارج أوقات الزمن المدرسي أي بشكل مؤجل (en différé) ، أو في إطار الزمن المخصص للحصص المدرسية أي بشكل مندمج (en intégré) . ويبقى هذا الصنف من التعليم ذا صبغة اختيارية بمعنى أنه لا يدخل في نطاق التعليم المدرسي الإجباري.

لقد عرف تعليم اللغات والثقافات الأصلية بفرنسا عدة انتقادات منذ انطلاقته، ولم يحظ بالاهتمام اللائق في النطاق المدرسي حيث يعامل بنوع من الاستخفاف والتنقيص من أهميته ويلقى التلاميذ الراغبون في تلقيه نوعا من التهميش. وهذا ناتج بالأساس عن الإهمال الذي يطبع منظومة تعليم اللغات والثقافات الأصلية ضمن المنظومات التعليمية المؤطرة من طرف وزارة التربية الوطنية الفرنسية. في جانبه الثقافي، يرتبط تعليم اللغات والثقافات الأصلية في فرنسا من حيث مقرراته وبرامجه بما هو معمول به أساسا في البلد الأصلي لأبناء الجالية، دون مراعاة للمميزات الثقافية للوسط الاجتماعي والثقافي الفرنسي الذي يعيش فيه التلاميذ أبناء الجالية. فيما يخص المدرسين المغاربة المكلفين بمهمة تعليم اللغات والثقافات الأصلية بفرنسا، نادرا ما يتم إدماجهم في الفرق البيداغوجية المنتمية إلى المدارس التي يتم اشتغالهم بها. ولطالما صدرت الانتقادات حول النقص الذي يعاني منه هؤلاء المدرسون بخصوص تكوينهم في طرق التدريس الديداكتيكية المخصصة لتعليم اللغات الأجنبية وكذا في منهجية التدريس التي يتبعونها نظرا لعدم صلاحيتها للاستعمال مادامت قد هيئت أصلا لتستعمل في حالة كون التلاميذ يعيشون في المغرب أي في وسط تعتبر فيه اللغة العربية الأم هي السائدة، وليس في أوساط تعتبر فيها اللغة العربية لغة أجنبية، ولا أدل على ذلك من كون الأطفال المنحدرين من الهجرة بفرنسا يستعملون في أغلبيتهم الساحقة اللغة الفرنسية كلغة للتعبير الآني والتداول اليومي مع محيطهم الاجتماعي. كما أن استعمال اللغة

عدة انتقادات منذ انطلاقته، ولم يحظ بالاهتمام اللائق في النطاق المدرسي حيث يعامل بنوع من الاستخفاف والتنقيص من أهميته ويلقى التلاميذ الراغبون في تلقيه نوعا من التهميش. وهذا ناتج بالأساس عن الإهمال الذي يطبع منظومة تعليم اللغات والثقافات الأصلية ضمن المنظومات التعليمية المؤطرة من طرف وزارة التربية الوطنية الفرنسية. في جانبه الثقافي، يرتبط تعليم اللغات والثقافات الأصلية في فرنسا من حيث مقرراته وبرامجه بما هو معمول به أساسا في البلد الأصلي لأبناء الجالية، دون مراعاة للمميزات الثقافية للوسط الاجتماعي والثقافي الفرنسي الذي يعيش فيه التلاميذ أبناء الجالية

المرجح أن تأخذ عملية تعليم الأمازيغية لأبناء الجالية المغربية بالخارج نفس المنحى القانوني والإداري والتقني الذي أخذه تعليم اللغة العربية لأبناء المغاربة بالخارج، علما بأن نصوص الاتفاقيات المبرمة بين المغرب وبعض البلدان في هذا المجال كفرنسا التي يتسم نص الاتفاق المبرم معها بنوع من الشمولية بحيث إنه يشمل بشكل واسع تعليم اللغات والثقافات الأصلية، وهذا الاصطلاح الشامل يفتح الباب للفاعلين التربويين الأمازيغ لنهج نفس النهج القانوني والإداري والتقني المعمول به حاليا من أجل إقرار طبيعي لتعليم الأمازيغية لأبناء الجالية في فرنسا حسب نفس الإطار التنظيمي الذي يحيط بتعليم اللغة العربية وغيرها من اللغات الأصلية الملقنة لأبناء الجاليات الأجنبية في فرنسا. فقد سبق للوزارة المكلفة بشؤون الجالية المغربية بالخارج والمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية أن أطلقا معا منذ ما يقرب من سنتين طلب عروض خاص بجمعيات المغاربة بالخارج العاملة في الحقل التربوي لعلها تشارك في إعداد برامج ومقررات دراسية وتعليمية تخص اللغة الأمازيغية من أجل إقرارها ابتداء من السنة الدراسية 2011 – 2012 لفائدة أبناء المغاربة الراغبين في تعلمها عبر شتى أنحاء العالم. وقد جاءت تلك العملية لتندرج في إطار الحلول الممكنة للإشكاليات التي توجد في صلب انشغالات المهاجرين المغاربة، والتي من ضمنها مسألة تلقين اللغات الأصلية للأجيال الجديدة المزدادة في أرض الهجرة، والعلاقات المعقدة بين اللغات والهوية، والروابط بين تعلم اللغات الأصلية والمبادئ الدينية، إضافة إلى مسألة تنويع العرض في هذا المجال، خاصة مع بروز عدة فاعلين خواص جدد، مما يدعو إلى تقييم وسائل وطرق تدريس اللغة العربية واستشراف سبل تعزيز هذا العرض بنظير له متعلق باللغة الأمازيغية. خاصة وأن المهاجرين المغاربة الذين انخرطوا في مسلسل مهم للنمو الديمغرافي عبر العالم أصبحوا يواجهون تحولات عميقة، في مقدمتها بروز أجيال جديدة من أبناء المغاربة المهاجرين الذين ولدوا في بلدان الإقامة، وهم يوجدون اليوم في أمس الحاجة إلى تعلم لغتيهم الأصليتين، الأمازيغية والعربية، باعتبارهما صلة الوصل الأساسية بالوطن الأم وبموروثه الثقافي والديني. ليس بالإمكان الإحاطة هنا بكل مواطن القوة ومكامن الضعف التي يعرفها تعليم اللغات الأصلية، العربية والأمازيغية لأبناء الجالية المغربية بالخارج بقدر ما تكفي الإشارة إلى كون المهاجرين المغاربة الذين انخرطوا في مسلسل مهم للنمو الديمغرافي في بلدان الهجرة والتنمية الاقتصادية في بلدهم الأصلي قد أصبحوا يواجهون اليوم تحولات عميقة في مقدمتها بروز أجيال جديدة ولدت في بلدان الإقامة وأضحت تعتبر تعلم اللغات الأصلية، الأمازيغية والعربية، صلة وصل أساسية بالوطن الأم وبموروثه الثقافي والديني. وأمام هذا المطلب المشروع للجالية المغربية في حق أبنائها وغيرهم من الأجيال المنحدرة من الهجرة، وأخذا بعين الاعتبار الفرص والإمكانيات التي توفرها الحكومات الأوربية ومؤسسات الاتحاد الأوربي المعنية بتعليم اللغات الأصلية لأبناء الجاليات الأجنبية القاطنة في بلدان المجموعة الأوربية، تدعو الضرورة إلى أن تبذل الحكومة المغربية المزيد من الجهود في سبيل الاستجابة للطلب وتقديم العرض المطلوب من خلال الاتفاقيات الثنائية التي وقعها المغرب مع عدد من بلدان الإقامة وأن تعمل القطاعات الحكومية المعنية على إرسال مزيد من المدرسين إلى البلدان الأوربية التي تشهد بروز أجيال صاعدة من أبناء الجالية المغربية، هذا من شأنه أن يجعل ارتباط هذه الأجيال بوطنها الأم قائما على أواصر وجدانية متينة ومتوارثة على مر الأزمنة والعصور.